

Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English/French/Russian



الدورة الخامسة والسبعون
البند 108 من القائمة الأولية*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولاً - مقدمة
2	ثانياً - الردود الواردة من الحكومات
2	الجزائر
6	البوسنة والهرسك
7	قبرص
8	اليونان
8	تركمانستان
9	ثالثاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/50

200720 010720 20-08104 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - أثنت الجمعية العامة في قرارها 77/74 على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.
- 2 - وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.
- 3 - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُقدّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.
- 4 - ووُجّهت في هذا الصدد مذكرتان شفويتان مؤرختان 23 كانون الثاني/يناير 2020 و 4 أيار/مايو 2020 إلى جميع الدول الأعضاء، تطلبان إليها إبداء آرائها بشأن هذا الموضوع. وحتى حينه، وردت ردود من حكومات الجزائر واليوسنة والهرسك وقبرص واليونان وتركمانستان، وترد هذه الردود في الفرع الثاني أدناه. وورد ردٌّ من الاتحاد الأوروبي وهو معروض في الفرع الثالث أدناه. وستُنشر أي ردود متلقاة بعد 31 أيار/مايو 2020 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament) باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[5 أيار/مايو 2020]

تدعو الجزائر باستمرار، من منطلق تشبثها بمبادئها وإدراكها التحديات المطروحة على صعيد الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى دعم وإعمال مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي تولي لهذه المنطقة مكانة بارزة في سياستها الخارجية.

ومن هذا المنطلق، باشرت الجزائر ودعمت عدة مبادرات، منها المبادرات الميمنة أدناه.

أولا - الشراكات المقامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

1 - حوار 5+5

تعمل الجزائر، منذ انضمامها إلى هذا المنتدى، على دعم إقامة حوار بناء يعكس تزايد وعي البلدان الأعضاء بأمر منها تحديات السلام والأمن في المنطقة التي من الواضح أن التعامل معها يقتضي نهجا كليا متضافرا.

والاجتماعات التي عقدت في إطار هذا الحوار أتاحت حتى حينه اعتماد تدابير تعاون عملية في المجالات المتصلة بالمراقبة البحرية والجوية والبرية. فعلى سبيل المثال، أُقرت توصيات هامة في الاجتماع الخامس عشر لوزراء خارجية البلدان المشاركة في حوار 5+5 الذي عقد في فاليتا (مالطة) في كانون الثاني/يناير 2019 وتشاركت الجزائر ومالطة في رئاسته.

2 - مبادرة 5+5 الدفاعية

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في غرب البحر الأبيض المتوسط في مجالات مثل الأمن البحري والسلامة الجوية وإسهام القوات المسلحة في إدارة عمليات التصدي للكوارث الكبرى.

والجزائر شريك نشط جدا في هذا المنتدى، حيث إنها نظمت 60 نشاطا في الفترة بين عامي 2005 و 2019، ومن هذه الأنشطة تمرينات في مجالات المراقبة البحرية ومكافحة التلوث البحري والأمن الجوي، وحلقات دراسية في مجال الأمن البحري. وأجرت الجزائر كذلك أول دراسة أكاديمية تتعلق بالتدابير الدفاعية لاحتواء الهجرة غير المشروعة في منطقة مبادرة 5+5 والتصدي للتهديدات الإجرامية المتصلة بهذا الشأن.

3 - الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي

انضمت الجزائر في آذار/مارس 2000 إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل الإسهام في إرساء تدابير أمنية جماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس نهج شامل يكمل المبادرات الأوروبية المتوسطية الأخرى المتعلقة بالأمن في المنطقة. وفي هذا الإطار، وُقِّع على برنامج منفرد ثان للشراكة والتعاون في 9 تموز/يوليه 2018.

4 - الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بشأن الأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب

أطلقت الجزائر والاتحاد الأوروبي حوارا استراتيجيا رفيع المستوى بشأن الأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب، وعُقدت أول دورة لهذا الحوار في بروكسل في أكتوبر/تشرين الأول 2017 وعقدت دورته الثانية في الجزائر العاصمة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

وأنشأت الجزائر والاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاق الشراكة بينهما، لجنة فرعية متعلقة بالحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان، لتجتمع مرة في السنة بالتناوب بين الجزائر العاصمة وبروكسل لمناقشة المسائل الأمنية الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. كما اعتمد الطرفان، في آذار/مارس 2017، خمس أولويات مشتركة في مجال الشراكة بينهما، وتتعلق إحداها بالأمن.

5 - الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تشارك الجزائر، بصفتها شريكا متوسطيا، مشاركة نشطة في الأنشطة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف ونزعة التشدد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهجرة، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

6 - مركز الامتياز المعني بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة شمال أفريقيا والساحل

تهدف مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية إلى دعم وتنشيط التعاون في مجال إدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة باستخدام المواد النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية.

وأتاح المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والساحل التابع لمبادرة مراكز الامتياز، منذ افتتاحه في الجزائر العاصمة في كانون الأول/ديسمبر 2015، إطلاق عدة مشاريع للتعاون في هذا المجال. وتتعلق أحدث هذه المشاريع بالتعاون في مجال الكشف عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في المراكز الحدودية، والنقل البري للمنتجات الكيميائية والبيولوجية، وإدارة النفايات الكيميائية والبيولوجية. وحظي هذا المكتب بالتقدير لجهوده بحصوله على جائزة عام 2019 لأفضل "قصة نجاح"، وهي جائزة يمنحها الشركاء الأوروبي لمنطقة شمال أفريقيا والساحل. ويغطي هذا المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والساحل، الذي تديره الجزائر، البلدان التالية: بوركينا فاسو وتونس وليبيا ومالي والمغرب والنيجر. وسينضم إليه قريبا عضو جديد هو تشاد.

7 - مشروع "CyberSouth" الإقليمي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني المنجز مع بلدان البحر الأبيض المتوسط

تعمل الجزائر، من منطلق إدراكها ما لجرائم الفضاء الإلكتروني من تداعيات على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا اسمه "CyberSouth" والهدف منه تعزيز قدرات منطقة الجوار في مجال جرائم الفضاء الإلكتروني والأدلة الإلكترونية.

8 - التعاون الإقليمي في مجال مراقبة تصدير الأسلحة

تشارك الجزائر، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا، في الأنشطة المتعلقة بمراقبة تصدير الأسلحة التي أطلقتها الاتحاد الأوروبي لأهداف منها دعم الحوار الإقليمي بشأن مراقبة تصدير الأسلحة.

9 - التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون

يجري العمل على أنشطة للتعاون بين الجزائر ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون في جميع المجالات المتصلة بالجرائم المستجدة، ولا سيما تهديدات الفضاء الإلكتروني وجمع البيانات الجنائية وتحليلها ومكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به.

ثانيا - المبادرات المُستَهلة في القارة الأفريقية

1 - الجهود المبذولة من الجزائر لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل

بدأت الجزائر وأرست منذ عام 2007 تعاوناً إقليمياً فعالاً لمنع الإرهاب ومكافحته في منطقة الساحل. وتشمل هذه المبادرة الإطار العسكري الاستراتيجي والتنفيذي، وإطلاق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة سكان المناطق المعنية.

وعُقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة وتحديد التدابير اللازمة لمكافحة الأنشطة الإرهابية وأقاتها في المنطقة. وعقدت كذلك سلسلة من الاجتماعات لرؤساء أركان القوات المسلحة وأجهزة الأمن في بلدان المنطقة بهدف تنفيذ تدابير عملية من الممكن تطبيقها حتى يتسنى التنسيق بين قوات الأمن في البلدان المعنية.

وأتاح هذا الإطار التعاوني أيضاً وضع برامج تدريبية لموظفي الأمن والدوائر الجمركية قدمتها الجزائر لفائدة بلدان المنطقة. وأخيراً، تشكل تجربة الجزائر في القضاء على التطرف مثلاً ناجحاً بلا شك على كيفية تحييد الإرهاب. ومن التدابير التي أطلقتها الجزائر في هذا الصدد رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل والصحراء بهدف نشر قيم الإسلام الحقّة والقضاء على التطرف بالحوار والتثقيف.

2 - المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب

يقوم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وهو هيئة من هيئات الاتحاد الأفريقي ويوجد مقره في الجزائر العاصمة، بدور بالغ الأهمية في مجال منع ومكافحة الإرهاب والظواهر المتصلة به، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وهذا المركز، الذي يعتبر هيئة محورية وعملية يندرج عملها ضمن نهج شامل ومتكامل، يعكس الإرادة الراسخة للدول الأفريقية لمضافة جهودها مع جهود المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير محددة وعاجلة وجماعية لكبح الإرهاب، بسبل منها تركز أطر البيانات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

3 - المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة

أتاح إنشاء المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة في عام 2016، التي يوجد مقرها في الجزائر العاصمة، أداة للتنسيق الإقليمي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا من خلال استراتيجية أفريقية منسقة لمكافحة الجريمة.

والهدف من هذه الآلية هو بناء وتعزيز قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية، بسبل منها برامج تدريبية موجهة ومناسبة لواقع السياقات الأفريقية في مجالي الشرطة العلمية والتقنية. ويهدف هذه الآلية أيضاً إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حشد وتنسيق قوات الشرطة المنشورة في إطار عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أتاح الجمعية العامة الثالثة لهذه المنظمة، التي عقدت في الجزائر العاصمة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الفرصة لرؤساء أجهزة الشرطة الأفريقية لمناقشة المسائل الموضوعية والتنظيمية وتبادل آرائهم وتجاربهم في مجال منع ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 أيار/مايو 2020]

في سياق العولمة، من الممكن أن تقوم بلدان عديدة، على الصعيد الإقليمي أو على صعيد أوسع، بإرساء نظام للعمل أو إنجاز عمليات أو تدابير استجابة على نحو مشترك. ونظرا لما تتميز به هذه المنطقة، من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع الصعد التي هي ضرورية لتعزيز الأمن والتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط هي أهم فضاء جيوسراتيجي، وهي تتشكل من مجموعة محددة من بلدان البحر الأبيض المتوسط لديها خصائص اجتماعية واقتصادية وجغرافية وسياسية وعسكرية ودينية مختلفة، ولديها أيضا إرث تاريخي متنوع يعكس حتى يومنا هذا العلاقات والمصالح الدولية العامة للقوى العالمية الكبرى في تعاملها مع هذه المنطقة وتحقيقها النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي.

والحالة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتأثر بالتحديات الأمنية العالمية، ومنها وجود العديد من بؤر الحرب التي تزيد من احتمالات بروز الأزمات والتهديدات للسلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهناك أيضا تحديات مرتبطة بمختلف أشكال الجريمة المنظمة والفساد، وتحديات وتهديدات أمنية متصلة بالفضاء الإلكتروني وعودة المقاتلين الأجانب والتعصب الوطني والديني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومنع نشوب النزاعات من التدابير التي لها أهمية حاسمة في كيفية التعامل مع التحديات والمخاطر والتهديدات الأمنية والتصدي لها. والإرهاب، الذي هو أهم ظاهرة أمنية في العالم، لا يزال يشكل تهديدا أمنيا بارزا. ويتمثل أحد الأخطار المحتملة الوثيقة الصلة بالإرهاب في العائدين من ساحات القتال الأجنبية، وبالأخص العائدين من الشرق الأوسط. وحسب تقديرات أجهزة الأمن، انضم معظمهم إلى متطرفي تنظيم الدولة الإسلامية أو جماعات متطرفة وإرهابية أخرى. ويتطلب هذا التحدي الأمني من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تشدد فرض العقوبات على من يذهبون إلى ساحات القتال الأجنبية. وينبغي كذلك عدم تجاهل التحديات الأمنية مثل الإرهاب الإلكتروني لأن التصدي لها يتطلب من بلدان البحر الأبيض المتوسط أن تتعاون على منع الهجمات الإلكترونية أو أي خروقات أخرى في هذا المجال.

وبالنظر إلى التحديات والتهديدات والمخاطر الأمنية المشار إليها أعلاه والتي من المؤكد أن تأثيرها سيظل قائما بسبب المركز الجيوسراتيجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، نستخلص الاستنتاجات الواردة فيما يلي.

فليتسنى تعزيز الأمن واتخاذ تدابير فعالة لدرء خطر هذه التحديات والتهديدات والمخاطر الأمنية والتصدي لها على النحو المناسب، ينبغي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تواصل العمل على اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز أمن الدول والمواطنين. وما من بلد في منطقة البحر الأبيض المتوسط باستطاعته أن يتصدى بمفرده لهذه التحديات والمخاطر والتهديدات الأمنية. ولذلك، فمن بالغ الأهمية تعزيز التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ومرعاةً للحالة الراهنة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نقترح توسيع مدى الفقرة 8 ليشمل ضرورة تعزيز التعاون بين الدول من أجل العمل على نحو مشترك في مجال التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث.

قبرص

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 أيار/مايو 2020]

تضع جمهورية قبرص استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن أولوياتها وتسعى في سياستها العامة إلى التعاون مع جميع الشركاء الراغبين في ذلك والذين يجدون أنفسهم معها في هذه المرحلة التاريخية الفاصلة، وذلك من أجل تحقيق الأمن. ومن الطبيعي أن يكون محور التركيز المباشر لأولويات قبرص هو شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلاقات حسن الجوار، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وسيادة القانون هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة قبرص مع بلدان الجوار. وهذا الموقف الملتزم لم يكن دائما موضع ترحيب أو معاملة بالمثل من جميع جيراننا، وهذه حقيقة تتجلى مظاهرها في المساس بسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية، وذلك نتيجة أفعال جارة بعينها تنتهك القانون الدولي والميثاق انتهاكا واضحا.

ودعماً لهدف تحقيق الاستقرار على المدى البعيد، بادرت قبرص بسياسة هدفها الإنشاء، بالاشتراك مع اليونان، لآليات للتعاون الثلاثي مع جيرانها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد بدأت هذه التفاعات تُسفر عن نتائج ملموسة في نطاق واسع من أشكال التعاون، بما يشمل الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والمسائل البيئية، والتكنولوجيا الحاسوبية والابتكار، والتعليم، وغير ذلك. وقد أثبتت هذه الآليات صمودها ومرونتها، وحظيت باهتمام كبير من قريب وبعيد، حيث أصبح شركاء منهم فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة يُشاركون في بعض أشكال هذا التعاون على أساس مخصص.

وقامت قبرص أيضاً، إدراكاً منها لأهمية الطاقة بالنسبة للعديد من شركائها في المنطقة، بإبرام اتفاقات ثنائية مع جيرانها من أجل ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ووُقِّع على اتفاقات من هذا القبيل مع مصر وإسرائيل ولبنان، وقد أثبتت أن لها دور أساسي في إقامة علاقات للتعاون السلمي قائمة على القواعد. وللأسف، لا تحترم جميع بلدان المنطقة القانون الدولي والحقوق السيادية لجيرانها، فهي تفضّل اتباع سياسات القوة على حساب الجميع في المنطقة.

ومن المسائل الرئيسية التي كانت مثار قلق خلال السنوات القليلة الماضية مسألة الهجرة غير النظامية، فقد شهدت قبرص زيادة كبيرة في عدد الوافدين إليها. وإلى جانب التداعيات الاقتصادية الواضحة، أثار ذلك أيضاً مخاوف من انتقال الإرهابيين متسترين كمهاجرين فعليين. ومن جهة، تلتزم قبرص بمساعدة المحتاجين في ظل الاحترام التام لالتزاماتها الدولية، لكن مكافحة الإرهاب من جهة أخرى هي من المبادئ الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني، وتعمل قبرص على هذا الشاغل المشترك من خلال التعاون الوثيق مع شركائها في المنطقة وشركائها الأوروبيين والدوليين. وقد شاركنا في برامج تدريبية مع شركاء من المنطقة، وتعاوناً مع الأردن ومصر في مكافحة ودرء التطرف المصحوب بالعنف. ونعمل كذلك على تحسين قدراتنا في مجال منع انتشار المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات، ومنع التمويل لهذه المواد والاتجار بها على نحو غير مشروع.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 أيار/مايو 2020]

احترام القانون الدولي والالتزام بمبادئ علاقات حسن الجوار أمران لهما أهمية بالغة في صون وتوطيد السلم والأمن الإقليميين. والتزمت اليونان دائماً بقواعد القانون الدولي، وتظل من المدافعين بقوة عن مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. كما مارست اليونان دائماً حقوقها السيادية وسلطتها على مناطقها البحرية وفقاً للقانون الدولي للبحار، على النحو المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وامتنعت عن القيام بأي فعل قد يزيد من حدة التوترات ويخلّ بالسيادة والحقوق السيادية والسلطة المخولة لكل دولة على مناطقها البحرية وفقاً للقانون الدولي، بما فيه هذه الاتفاقية.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[6 آذار/مارس 2020]

أقرت الجمعية العامة في قرار لها بمركز الحياد الدائم لتركمانستان. وعلى هذا الأساس، صدر القانون الدستوري المتعلق بالحياد الدائم لتركمانستان في 27 كانون الأول/ديسمبر 1995. ويشكل الحياد الدائم لتركمانستان المعلن عنه في هذا القانون الأساس الذي تقوم عليه سياستها الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وإقامة علاقات ودية متبادلة المنفعة مع دول المنطقة ومع الدول من جميع أنحاء العالم.

وترتكز تركمانستان على سياستها الخارجية المسالمة التي هي نتيجة مباشرة لمركزها المحايد والتزاماتها الدولية. وتبعاً لذلك، تُعالج جميع المسائل من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية حصراً، وعلى رأس هذه القنوات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الحجية. والسياسة الخارجية لتركمانستان، التي تهدف إلى إقامة علاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية وحل المسائل المطروحة بما يفضي إلى إقامة نظام عالمي حميد وتطوُّعي، قامت بدور بناء في كفالة السلام والأمن في المنطقة، وهذ قضية ذات أولوية للمجتمع الدولي.

ومركز الحياد الذي تلتزم به تركمانستان، ومذهب سياستها الخارجية المتمثل في عدم الانتساب إلى أي كتلة، ورفضها استخدام القوة وسيلةً لتسوية المنازعات الدولية أمور تُملّي عليها مسبقاً موقفها إزاء قضايا السلام والأمن.

وقرار الجمعية العامة 77/74 المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" سيجعل جهود المجتمع الدولي تتمحور حول تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط؛ وتوطيد التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع؛ وتحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

لا تزال مسألة تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي الداخلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، على رأس جدول الأعمال الأوروبي.

وقد تعزز التعاون من خلال المنظمات الإقليمية المعنية، ولا سيما من خلال الاتحاد من أجل المتوسط الذي أكدت الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي كذلك من جديد أهميته الاستراتيجية باعتباره منبرا رئيسيا للحوار وآلية لتعزيز التماسك الإقليمي والاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويحتفل الاتحاد الأوروبي في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان برشلونة التي حُددت فيه أسس الاتحاد من أجل المتوسط. وعُقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في مسعى لتحقيق هدف الاتحاد الأوروبي وهو تمكين علاقات التعاون مع الشركاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل إقامة شراكة متنامية الفعالية في سياق سياسة الجوار الأوروبية المراجعة. واستمر الاتحاد الأوروبي، وفقا لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية وللبيان المشترك لعام 2017 بشأن اعتماد نهج استراتيجي لضمان القدرة على التكيف في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، في متابعة التدابير المحددة المتخذة لتعزيز قدرة الشركاء على التكيف في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، من قبيل تقديم الدعم لتحقيق التنمية والنمو في أشد المناطق فقرا، والتصدي لخطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، وتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وإدارة الحدود في إطار سيادة القانون. وتؤدي أيضا البعثات والعمليات العاملة في المنطقة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة دورا هاما في تحقيق هذا الهدف.

ويقدم الاتحاد الأوروبي أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة بالتمويل والتعاون التقني. ويسري هذا التعاون تحديدا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وتعاونَ الاتحاد الأوروبي حيثما أمكن مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بشأن المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية ومسارات المجتمع المدني، وحافظ على مكانته كأكبر مانح ومقدم للمساعدات الخارجية في المنطقة.

وتواصل العمل على تنفيذ أولويات الشراكات في مجالات منها مكافحة الإرهاب والأمن، وعلى دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية.

وواصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع الشركاء من بلدان الجنوب في التصدي للإرهاب ومنع التشدد الذي يؤدي إلى التطرف المصحوب بالعنف. وأجريت حوارات في المنطقة بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب، وقد أسفرت عن نتائج ملموسة. ويتواصل عمل خبراء مكافحة الإرهاب والأمن في إطار وفود الاتحاد الأوروبي، بدعم مباشر من الدول الأعضاء، من أجل الإسهام في تحسين الإمام بالحالة السائدة في السياق المحلي وتعزيز التعامل مع السلطات المعنية وتحديد برامج تعاونية موجهة الأهداف. ويقوم هؤلاء الخبراء أيضا بدور الجهة المرجعية لفائدة نظرائهم المحليين والدوليين في المسائل ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، في سياقات منها على سبيل المثال منتديات التنسيق بين الجهات المانحة أو اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال الهجرة على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة. ويتواصل العمل لإنقاذ الأرواح ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري وحماية الحدود الخارجية لأوروبا ومواصلة تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن المناطق الأخرى. وستظل تدابير الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفريقيين المتخذة في هذا الصدد تسترشد بمبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة المعرب عنها في مؤتمر القمة المعقود في فاليتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ومن أحدث المبادرات في هذا المجال توسيع اختصاصات "فرونتيكس" في شكلها الحالي باعتبارها وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية. وعزز نظام اللجوء في الاتحاد الأوروبي بقواعد بيانات للهوية، مثل النظام الأوروبي لمضاهاة بصمات الأصابع. وعززت المراقبة عن طريق النظام الأوروبي لمعلومات السفر والتصريح، والنظام الذكي لإدارة الحدود، والنظام الأوروبي لمراقبة الحدود. ومن أشكال التعاون بين قوات الأمن، إنجاز عمليات مشتركة مثل عملية الاتحاد الأوروبي لعام 2020 المتعلقة بالبيئة المشتركة لتبادل المعلومات، ومشروع الإنذار المبكر لزيادة الإلمام بالحالة، لا سيما في مجال التعاون البحري والحدودي، والمشروع البحري لرصد الأرض الذي يطبق البيانات المستمدة من البرنامج الأوروبي لرصد الأرض على ميدان الأمن البحري.

وهناك مبادرة إقليمية للتعامل مع الهجرة تشمل ضفتي البحر الأبيض المتوسط وهي عملية الرباط التي تتعاون فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط في مجال إدارة الهجرة، على النحو المبين في خطة عمل مراكش للفترة 2018-2020.

وتقوم البعثات والعمليات المنجزة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع والناشطة على طرق الهجرة الرئيسية بتعزيز القدرات في المنطقة لمواجهة التحديات المحلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالهجرة غير النظامية، والمساهمة في نهاية المطاف في الاستقرار الإقليمي. فقد ساهمت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر الأبيض المتوسط في جهود الاتحاد الأوروبي لضمان عودة الاستقرار والأمن في ليبيا وكفالة الأمن البحري في المنطقة الوسطى من حوض البحر الأبيض المتوسط عن طريق تعطيل سير نموذج العمل الذي يأخذ به مهربو المهاجرين والمتاجرون بالبشر، وتدريب خفر السواحل الليبيين ورصد أدائهم والمساهمة في إنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. واعتمدت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البحر الأبيض المتوسط في عام 2020 بوصفها العملية الخلف لتلك العملية، وتقرر أن يكون واجبها الرئيسي هو إنفاذ حظر الأسلحة المتعلق بليبيا، وفقا لقراري مجلس الأمن 1970 (2011) و 2292 (2016)، حتى 31 آذار/مارس 2021.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء استغلال أطراف ثالثة لضغط المهاجرين على طول طريق الهجرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وانتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة عن محنة السالكين لهذا الطريق. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تعزيز التعاون وقدرة الشركاء على التصدي لهذه التحديات.

ومن الأدوات المالية الرئيسية المستعملة لتمويل الجهود المبذولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط خطة الاتحاد الأوروبي للاستثمار الخارجي. واعتمدت هذه الخطة المستلهمة من الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر 2017. وهي تدعم الاستثمار في بلدان الجوار الأفريقية والأوروبية. ومن الصناديق الإقليمية القائمة الصندوق الاستثماري لحالات الطوارئ في أفريقيا الذي تستفيد منه بلدان شمال أفريقيا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر مانح لتدابير الاستجابة للأزمة السورية. ويدعم الاتحاد الأوروبي إيجاد حل دائم للاجئين السوريين، ولا يمكن أن يقوم هذا الحل إلا على عودتهم الطوعية والأمن والكرامة إلى أماكنهم الأصلية عندما تسمح بذلك الظروف على الأرض حسب ما تحدده مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولهذا الغرض، أطلق الاتحاد الأوروبي الصندوق الاستئماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق مدد) الموجّه تمويله للأزمة السورية على وجه التحديد.

وتقديم الاتحاد الأوروبي الدعم إلى منطقة الساحل أمر ضروري لكفالة الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد زاد الاتحاد الأوروبي تدريجياً من الدعم الذي يقدمه إلى هذه المنطقة في ظل ولاية الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، أنخيل لوسادا. والمجالات الرئيسية التي يلتزم بها الاتحاد الأوروبي هي مكافحة الإرهاب، ودعم قدرات البلدان في مجالي الدفاع والأمن الداخلي، وإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الهشة، والتنمية طويلة الأجل، والاستجابة الإنسانية. وقد مُنح دعم خاص إلى ائتلاف المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المنشأ في عام 2014، وإلى قواته المشتركة المنشأة في عام 2017. ومن أشكال وجود الاتحاد الأوروبي البعثات الموجودة في المنطقة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع (بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر)، والخبراء الموفدون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد عُقدت عدة مؤتمرات منذ عام 2017 لزيادة الدعم المالي للمنطقة. وفي 28 نيسان/أبريل 2020، عُقد مؤتمر عبر الفيديو جمع بين رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل، وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مواصلة الحوار بشأن التحالف من أجل الساحل، والشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، والإطار الاستراتيجي المتكامل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتم التعهد بتقديم مبلغ إضافي قدره 194 مليون يورو لدعم الأمن والاستقرار والقدرة على الصمود في منطقة الساحل.

وانضم الاتحاد الأوروبي إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتشكيل المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، بهدف الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة فيها.

وتستمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها دولا مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعزيز التعاون والحوار بشأن المسائل الأمنية الأوسع نطاقاً، من خلال برنامج الشركاء في التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع الأردن وإسرائيل والجزائر وتونس ومصر والمغرب. ومن المجالات ذات الأولوية في هذا المنتدى مكافحة التطرف والإرهاب، وأمن الحدود، وإدارة الهجرة، وعدم التمييز.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية السلام والاستقرار الإقليميين واحترام ما يلي: (أ) السيادة والحقوق السيادية والسلطة المخولة لكل دولة على مناطقها البحرية وفقاً للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ (ب) مبدأ علاقات حسن الجوار. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنّ القيام بأي أنشطة تتعارض مع القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار وأنّ إصدار أي بيانات عامة استنقازية هما من الأمور التي ليس من شأنها أن تقضي إلى التخفيف من حدة التوترات وتهيئة بيئة إيجابية تصبّ في الاستقرار الإقليمي.

وقد تواصل تكثيف الحوار السياسي مع الشركاء الإقليميين، مثل جامعة الدول العربية. وتواصل العمل ضمن الأفرقة العاملة المشتركة، وعلى المستويين الدبلوماسي والوزاري، في إطار الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بالبناء على مؤتمر القمة الأول والتاريخي الذي جمع بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في عام 2018. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى العمل مع دول الخليج في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة، من قبيل التحديات القائمة في اليمن وسوريا والعراق والقرن الأفريقي.

وتمول الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مشاريع لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في البحر الأبيض المتوسط. وتُسهم مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في هذه المهمة، بما في ذلك المركزان الموجودان في المغرب والجزائر.

وهناك مبادرات أخرى للتعاون ضمن نطاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجدرُ ذكرها. ومن هذه المبادرات مؤتمرات قمة بلدان الاتحاد الأوروبي الجنوبية التي تجمع بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان وقبرص ومالطة. وفي البداية، كانت هذه المؤتمرات تعالج مسألة كونها عرضة مجتمعةً لتدفقات المهاجرين، لكنها وسَّعت جدول أعمالها تدريجياً. وعقد آخر مؤتمر قمة في فاليتا في 14 حزيران/يونيه 2019.

ومن المبادرات الأخرى ملتقيات حوار 5+5 التي تجمع بين بلدان من ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار اجتماعات محددة بشأن الدفاع والعمليات الخاصة والتمارين المشتركة المسماة تمارينات "SeaBorder". كما تجمع التمارينات المسماة "SeaHorse Mediterranean" بين بلدان من ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط لتبادل المعلومات عن المراقبة البحرية.